0/



**ندوة صحفية حول وضعية الاقتصاد الوطني سنة 2016**

**وآفاق تطورها خلال سنة 2017**

**----------------**

**مداخلة للسيد: أحمد لحليمي علمي**

**المندوب السامي للتخطيط**

**لتقديم الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة2017**

**الدار البيضاء : 12 يوليوز 2016**

**الوضعية الاقتصادية الوطنية سنة 2016**

**وآفاق تطورها خلال سنة 2017**

**السياق الدولي**

ستظل سنتي 2016 و2017 متسمتين بعدم قدرة القوى الاقتصادية الكبرى على إخراج الاقتصاد العالمي من تبعات الأزمة المالية الكبيرة لسنة 2008. فبعد إنقاذ النظام البنكي من الزلزال الذي أحدثته هذه الأخيرة والتي كادت أن تعصف به وعقب سياسة نشيطة ومتناسقة على الصعيد الدولي من أجل تجفيف مصادر المضاربة المالية التي كانت إحدى عواملها، فشلت الحكومات في اعتماد علاجات عمومية قادرة على امتصاص الصدمات التي مازلت تعاني منها البنيات والسلوكيات الاقتصادية. إن التحفيزات النقدية غير المسبوقة التي تم وضعها للتشجيع على الاستثمار والاستهلاك وتعبيد الطريق أمام نمو عالمي قوي ومستدام، فقد ظلت شبه عاجزة على تجاوز وقع السياسات المالية الصارمة.

كذا ستظل الشكوك هي السمة الرئيسية التي تتميز بها أيضا التوقعات الاقتصادية برسم سنتي 2016 و2017. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يظل انتعاش النمو رهينا بما ستسفر عنه نتائج الانتخابات الرئاسية، في حين أن البداية التي عرفها النمو في أوروبا تظل رهينة بما ستؤول إليه الاستحقاقات الانتخابية شبه المتزامنة بالعديد من الدول الأعضاء.

كما أن أزمة الهجرة وصعود الممارسات الشعبوية واستمرار التهديدات الأمنية، كلها عوامل تزيد من حدة عدم الثقة والانتظارية من قبل الفاعلين الاقتصاديين وخاصة داخل مجال شريكنا الخارجي الأول وتلقي بظلالها على آفاق إمكانية انتعاش مستدام للنمو. وإضافة إلى ذلك، فإن خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي سيرفع من حدة التوتر ومخاطر انتقال العدوى إلى أعضاء آخرين في منطقة اليورو، مما يثير الشكوك حول إمكانية النمو داخل القارة برمتها. وفي نهاية المطاف، قد تزيد هذه الحالة من تعميق التناقضات بين بلدانها الشمالية والجنوبية، وذلك على حساب المجال الأورومتوسطي ولفائدة مسلسل، اتضح منذ زمن بعيد، للتوجه الاستراتيجي للوزن الاقتصادي والتجاري والسياسي من المحيط الأطلسي نحو المحيط الهادي. وفي هذا السياق، تأتي البلدان الأسيوية التي انخرطت بشكل عام في مسار إعادة تقويم نموذجها الاقتصادي بشكل متحكم فيه والتي تمكنت من اقتناص الثروة الرقمية، على رأس الدول التي تتيح فرصا أكثر للاستثمار وللمساهمة في التجارة الدولية، مما يؤهلها لتصبح من أهم المستفيدين من هذا التحول.

أما بخصوص الدول الصاعدة، نظرا لما تواجهه من تقلبات في سوق المواد الأولية وضعف الانتعاش الاقتصادي بالدول المتقدمة وتراجع المبادلات جنوب-جنوب، بالإضافة إلى انعكاسات السياسة النقدية الأمريكية في سياق يتسم باحتقان اجتماعي وسياسي، فإنها لن تعرف إلا نموا متواضعا. وفيما يتعلق بالدول الإفريقية، فبالرغم مما تتوفر عليه من إمكانيات فلاحية وصناعية حقيقية، مازالت تعيقها إكراهات مرتبطة بالعجز التي تعاني منه في مجال البنيات التحتية، الاقتصادية منها والاجتماعية وفي ميدان التنمية البشرية، مما يحد من المستوى الفعلي للنمو في هذه البلدان.

**السياق الوطني**

في ظل هذا المحيط الدولي، ليست بلادنا في منأى عن الاستحقاقات السياسية، حيث ستنتهي سنة 2016 بتنظيم الانتخابات التشريعية وتبدأ سنة 2017 بولاية تشريعية جديدة. هدفنا هنا ليس هو تقييم المرحلة التشريعية السابقة ولا آفاق الفترة التشريعية المقبلة، وللإشارة أنه في مناطق أخرى من العالم، مثل هولندا، يتكلف المعهد المماثل لمؤسستنا، رسميا، بتقييم البرامج الاقتصادية للأحزاب السياسية خلال كل الانتخابات التشريعية. وسنقوم، فقط، كما جرت العادة، بتقديم تقديراتنا لتطور الاقتصاد الوطني سنة 2016 وتوقعاتنا لسنة 2017.

وسيعرض تقرير شامل مختلف تفاصيل هذه التقديرات والفوارق الحاصلة مقارنة بتوقعات الميزانية الاقتصادية التوقعية الصادرة خلال شهر يناير سنة 2016، وذلك بناء على المعطيات التي توفرها المحاسبة الوطنية وبحوثنا المتعلقة بالظرفية لدى المقاولات والأسر.

**وعلى مستوى القطاع الفلاحي،** وفي الوقت التي أشارت فيه توقعاتنا إلى تطور ملائم لأنشطة تربية الماشية والتشجير وزراعة الخضروات، عرفت هذه الأخيرة، منذ ذلك الحين، نتائج جيدة. فقد مكنت، إلى جانب، منتجات الصيد البحري، من الحد من تأثير زراعة الحبوب على القيمة المضافة للقطاع الأولي. غير أن المنحى التنازلي لوتيرة نمو إنتاج الحبوب سيستمر مع ضعف إنتاجية المناطق البورية، التي تعرف تمركزا كبيرا للاستغلاليات العائلية الصغيرة والمتوسطة. ورغم تكثيف برامج مخطط المغرب الأخضر، فإن منتجات أنشطة الزراعات الأخرى كالتشجير وزراعة الخضروات وتربية الماشية، تبقى مصدرا للقيمة المضافة والشغل ومحركا لمسلسل التصنيع الضروري لبلادنا ورافعة لتكييف نظامنا الإنتاجي مع معايير التنمية المستدامة. وبالتالي، تغطية المنحى التنازلي لتعبئة الموارد الأساسية خاصة الأرض والماء ومواصلة تعزيز دينامية الصناعات الغذائية مستفيدة من مجهودات تنوع الأسواق الخارجية وتحسن القدرة الشرائية للأسر المغربية.

**على مستوى القطاع غير الفلاحي**، واصلنا الإشارة إلى أن مسلسل عصرنة البنيات الفلاحية وتحسين إنتاجيتها هو بطبيعته مسلسل طويل الأمد. ويكمن ضعف نمو اقتصادنا بشكل كبير في مستوى تنوع وتنافسية القطاع غير الفلاحي. وتزامن التراجع الكبير لأنشطة القطاع الثالثي، التي تمثل 66% من القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي، مع أزمة قطاع البناء والأشغال العمومية، خاصة أنشطة البناء التي تمثل أكثر من %80. وتعتبر، اليوم، مديونية المقاولات والأسر وسياسة توزيع القروض البنكية مصدرا لهذه الأزمة بعد أن كانت محركا للنمو. إن تراجع مختلف أنشطة قطاع البناء والأشغال العمومية، تستوجب، اليوم، استعجالية تقييم مجهودات الاستثمارات المبذولة من طرف بلادنا في البنيات التحتية، الاقتصادية منها والاجتماعية.

ويتم هذا التقييم عبر تشجيع برامج تنموية للتصنيع من أجل خلق قيمة مضافة مستدامة ومداخيل وفرص للشغل ذات جودة عالية. تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الإقلاع الذي تعرفه اليوم الصناعات الغذائية، نتيجة سياسة الإدماج المعتمدة في مخطط المغرب الأخضر. وساهمت هذه الفروع الصناعية، إلى جانب انتعاش تلك التي تعتبر مكتسبات تاريخية للمغرب في هذا المجال، والصعود القوي للمهن العالمية، في الرفع من حصة القطاع الثانوي في القطاع غير الفلاحي، وبالتالي، ساهمت في تقليص تباطؤ وتيرة نموه.

**الانتعاش الصناعي، الآفاق والمتطلبات**

وتعبد هذه التطورات الطريق، بشكل تدريجي، أمام نموذج جديد للتنمية، يعتمد أساسا على الصناعة، خاصة الصناعات التقليدية للمغرب والتي لها أعلى التأثيرات المضاعفة على نمو القيمة المضافة وخلق فرص الشغل. ولا يسمح ذلك بأي وجه كان التقليل من المساهمة القيمة للمهن الجديدة للمغرب في الاقتصاد الوطني، خاصة في تنافسية صادراته. غير أنه ينبغي التساؤل خول آفاق دورها في دينامية محيطها السوسيو اقتصادي الوطني من خلال تنمية أنشطة صناعية جديدة وخدماتية ذات قيمة مضافة عالية. وهكذا يجب للمهن الجديدة أن تكون مثالا يحتذى به للتوطين الصناعي الناجح لصالح بلادنا عوض التوطين المجالي لبلادنا لصالح الخارج، حيث ينبغي على المغرب وكذا شركائه، خاصة في ظل المستوى الحالي للتنمية في بلادنا، إيلاء اهتمام كبير للتصنيع الذي أصبح يكتسي طابعا ضروريا وحتميا.

**النمو الاقتصادي في توازن منخفض**

وإجمالا، سيعرف النمو الاقتصادي الوطني ارتفاعا ب%1,5، مسجلا بذلك ارتفاعا ب %0,2 مقارنة بتوقعاتنا لشهر يناير، حيث ستنخفض القيمة المضافة للقطاع الأولي بنسبة %9,7 في حين سيعرف الناتج المحلي الإجمالي غير الفلاحي زيادة ب %3,1.

في ظل هذه الظروف، سيواصل الطلب الداخلي دعمه للنمو، نتيجة الانتعاش الذي عرفه الاستثمار، بعد سنتين من التراجع، واستقرار مستوى الاستهلاك النهائي في وتيرة معتدلة متأثرا بالانخفاض المتواصل لوتيرة نمو استهلاك الأسر.

علاوة على ذلك، وبناء على الفرضيات والتقنيات المعتمدة من طرف مؤسستنا، فإن توقعاتنا في ظل المعلومات التي نتوفر عليها بخصوص وضعية الاقتصادي الوطني والدولي، سيعرف النمو الاقتصادي ارتفاعا ب 3,5% سنة 2017، حيث ستتم مراجعتها نهاية سنة 2016 خلال تقديم الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2017.

**وختاما**

من خلال الملاحظات المدرجة مسبقا، تندرج خلال السنوات الأخيرة في منحى يمكن أن نطلق عليه توازن اقتصادي منخفض.

فبفضل التراجع الكبير للأسعار العالمية للمواد الأولية ومساهمات تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والتحويلات الجارية الأخرى، تمت استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية. وإجمالا، فإن الوضعية ملائمة لتحقيق إقلاع اقتصادي، حيث تمت استعادة التوازنات الأساسية، على حساب التوازنات الماكر واقتصادية. وهكذا تراجع عجز الميزانية إلى 4,1% وعجز ميزان الآداءات إلى 2,2% ، في حين يبقى مستوى المديونية، بمعدل 81% ورغم وتيرة نموه المقلقة، قابلا للاستمرار في ظل وتيرة النمو الحالية للاقتصاد.

وبلغ الاحتياطي من العملة الصعبة مستويات عالية، في حين انخفضت نسب الفائدة إلى أدنى مستوياتها. وتحسنت السيولة البنكية بشكل بنيوي، حيث سيصل فائضها حسب بنك المغرب إلى 20,3 مليار درهم نهاية سنة 2016 و20 مليار سنة 2017 عوض عجز بلغ 16,5 مليار درهم سنة 2015.

وبالفعل تمكنت البنوك في هذه الظروف من تحسين التزاماتها اتجاه النسب الاحترازية المسطرة من طرف مجلس "بال"-وهو ما نهنئهم عليه- وتقليص هوامشها الربحية واكتساب إمكانيات جديدة للتوسع في الخارج.

غير أن القروض البنكية سجلت ارتفاعا انتقل من 16% سنويا خلال الفترة 2005-2011 إلى 3%. كما عرف معدل نمو الطلب الداخلي تباطؤا لينتقل من 5,8% إلى 2,3%. وسجلت وتيرة نمو القدرة الشرائية للأسر تراجعا لتنتقل من 3,4% سنويا خلال الفترة 2005-2009 إلى 2,5% سنويا خلال 2010-2014، في حين أن الدين المالي انتقل من 16,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2004 إلى30,5% سنة 2014، كما انتقلت القروض البنكية المقدمة للمقاولات فير المالية من 31,2% إلى 50,1%.

وفي ظل هذه الظروف، يتغير النمو الاقتصادي، حسب الظروف المناخية، بين %1 و3% وفي أحسن الأحوال يصل معدله إلى 4%. وبناء على مثل هذه المستويات من النمو، ينبغي التساؤل حول مدى قابلية استمرار هذا التوازن المنخفض. لا ينبغي للتعديلات والملاءة المالية ووهم فاعلية معالجة عدم رضا الفاعلين الاقتصاديين للاستثمار والاستهلاك عبر السياسة النقدية، أن يحجب مخاطر هذه الوضعية على استمرارية التوازنات الماكرواقتصادية وعلى نتائجها على التشغيل، حيث إن أي تراجع بسيط لمعدل النشاط، سيغير بشكل كارثي معدل البطالة في بلادنا. إن كل تغيير ممكن في الشروط التمويلية الخارجية يؤثر على إمكانيات المديونية وقابلية استمرار تحسن النمو.

**نحو نموذج تنموي في تناغم بين عوامل الإنتاج والقطاعات والفاعلين**

لا يمكن مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية في مجال التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي، إلا من خلال الدعم الفعلي لنموذج تعاقدي للتنمية، الذي شرف به جلالة الملك، نصره الله، منذ اعتلائه العرش العلوي، بلادنا. هذا النموذج الذي يضم أهدافا متفقا عليها بين الدولة المطورة والقطاع الخاص الحريص على الاستقرار الأمني، أثبت نجاعته في المنجزات الكبيرة في البنية التحتية الاقتصادية منها والاجتماعية وفي الوسط القروي والحضري وعلى المستوى الجهوي والوطني وفي إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على المستوى المحلي.

وستندرج هذه الدينامية، إلى جانب الجهوية المتقدمة اليوم في إطار تخطيط استراتيجي وتملك جماعي لأهدافه وأساليبه من طرف المجتمع برمته. وفي هذا السياق يجب توحيد المجهودات بين القطاع الخاص والإدارة والمنتخبين على جميع المستويات للانخراط في تعديل نموذجنا الاقتصادي في سياق مناخ جديد للنمو يتمحور حول التصنيع، حيث يتعين على الدولة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، علاوة على البنيات التحتية، التي تخلت عنها منذ فترة طويلة.

وقد استخدم الفقيد "ميشال روكار" في إحدى لقائتنا الدولية، تعبيرا أنيقا هو "تناغم العوامل" وذلك لوصف وضعية ازدواجية التنمية ببلادنا من خلال النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. وسوف نستلهم اليوم من تعبيره هذا للدعوة إلى دينامكية جديدة للنمو في " تناغم العوامل والقطاعات والفاعلين.

**أحمد لحليمي علمي**